مناصب وأرانب

ياسل طلوزي

أيّ جديد يطالعنا به صندوق العجائب الأردني، عندما يُخرج لنا الحاوي من كمّه الأيسر ثلاثة «أرانب» جديدة، ممثلة بأنظمة أغرب ما فيها اشتراط الحصول على ترخيص قبيل نشر أي فيديو مباشر على مواقع التواصل الاجتماعي، عدا ما تتضمّنه تلك الأنظمة من قيود إضافية على حرية النشر والتعبير؟

لا جديد في الواقع غير ما ألفناه بين الحين والحين من «الحاوي» إياه، الذي يسحب باليد اليسرى ما يقدّمه باليمنى، ثم ليكتشف المواطن الغلبان أنه لا يمضغ، في نهاية المطاف، غير الهباء.

وما ألفناه أشبه بنكتةٍ سمجةٍ لا يملّ الحاوي من ترديدها، وهو ما أفقد المواطن ثقته بسائر المبادرات الرسمية التي لا تصدر إلا بهدف التغطية على مازق يتورّط فيه النظام الرسمي، ثم سرعان ما تتبخّر «البادرة» أو يتمّ تمييعها لتفقد محتواها وجوهرها، وتصبح محض نفاياتٍ قابلةٍ للحرق أو الدفن في أقرب مكبّ.

للتوضيح، أحالت هيئة الإعلام المرئي والمسموع الأردنية التي «يتزعمها» معارض سابق اشتهر بـ«شراسته»، وبصورةٍ قديمةٍ له «قبل المنصب» وهو «يعتصم» احتجاجًا، وخلفه يافطة ضخمة موجّهة إلى الحكومة طبعاً وممدّون عليها «لن ندفع فواتير عهركم» أحالت ثلاثة أنظمة إلى ديوان التشريع والرأي، أهمها نظام رخص البث الإذاعي والتلفزيوني، وإجازة الصنّفات المرئية والمسموعة، وأثارت هذه الأنظمة ردود فعل غاضبة في الوسط الإعلامي والصحافي الأردني، وقوبلت بعواصف إلكترونية، ووقفات احتجاجية غاضبة من المعارضة التي رأت، في بعض بنودها، سابقة لم تقدم عليها، حتى أشد الدول قمعًا للحريات، سيما البند عن اشتراط الحصول على إذن رسمي قبيل بثّ أي فيديو حيّ، وهو منعٌ طاهره «التنظيم» وباطنه «التكميم». والمقصود به قطع الطريق على محاكاة فئة المعارضة التي اعتادت بثّ فيديوهات مناوئة للحكومات، وكاشفة أسرارا لا تجرؤ وسائل الإعلام المحلية على مقاربتها، فضلًا عن منع تداول فيديوهات التظاهرات والاحتجاجات وغيرها، ما يعني رفع منسوب الكبت وقمع الحريات. وتكمن مفارقة «الحاوي»، هذه المرّة، في أن صدور تلك الأنظمة القامعة جاء، بعيد تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي غايتها إجراء «تعديلات جذرية على قانوني الانتخاب والأحزاب، بما يفسح الطريق إلى تشكيل حكوماتٍ حزبية، ومنح الحرية للناخب أن يختار نوابه على مستوى الوطن، لا على مستوى دائرته الجغرافية الضيقة فقط. وعلى الرغم من تشكيك المواطن الأردني بجدوى هذه اللجنة، قياسًا على ما اختبره من لجانٍ سابقة، غير أنه حاول أن يقنع نفسه (ولو بالقوة) أنّ هذه اللجنة ستكون مغايرةً، اعتمادًا على «الضمانة الملكية» التي تعهد بها الملك نفسه بإحالة مخرجات اللجنة، مهما كانت، إلى مجلس النواب لاعتمادها، علمًا أن تشكيل اللجنة جاء عقب قضية «الفتنة» التي هزّت المجتمع الأردني، خصوصًا وأن أحد أركانها أميرٌ من الأسرة الحاكمة.

هذا ما قدّمه الحاوي للأردنيين قبل نحو شهرين بيده اليمنى، لكن الحاوي نفسه سرعان ما أقدم على سحب كل تلك الآمال التي عقدها المواطنون على اللجنة، عندما باغتهم بهذه الأنظمة «القمعية» الجديدة، ليتركهم يطحنون «الهباء»، ويلعنون اليوم الذي صدّقوا فيه جهة رسمية. وفي صندوق العجائب نفسه، يستذكر الأردنيون أساليب المكر الرسمية التي تلجأ إلى استمالة بعض المعارضين بالمناصب الحسّاسة ذات المساس المباشر بالحريات، على غرار وزارة الداخلية التي تولى حقيبتها عدد ممن كانوا يحسبون على أحزابٍ كانت ممنوعة وملاحقة أمنيًا، وصولًا إلى هيئة الإعلام المرئي والمسموع، حيث يتسلّم مناصبها تحت وطأة الإحساس بـ«النقص»، والتشكيك بالولاء، فيسعون إلى ملء فراغ النقص، وتعويض الولاء، بقمع مضاعفٍ لم يقدم عليه من سبقوهم ليثبتوا للنظام أنهم قد «يُخصَوا» ملفاتهم الأمنية بالكامل، وأصبحوا في مقدمة المدافعين عن الحكومة وسياساتها، ثم تتمّ إضافتهم إلى جوقة الحواة الرسميين، ليشاركوا بإخراج «الأرانب» من الصندوق. من دون أن يدركوا أنهم إنما يخرجون أنفسهم، لأنهم كانوا محض «أفواه» قبل المناصب، ثم أصبحوا «أرانب» بعد المناصب.

التجربة المغربية: الدرس الخاصّ

محمد أبو رمان

أغلب المقالات والتحليلات المتعلقة بقراءة الهزيمة الانتخابية - السياسية المدوية لحزب العدالة والتنمية المغربي وتفسيرها شملت مقاربتها أغلب الأسباب والعوامل: التنازل عن الهوية الإسلامية مقابل هويةٍ غير واضحة، التطبيع مع إسرائيل، التعايش مع الاستبداد أو السلطوية، عدم تقديم حلول حقيقية للأزمة الاقتصادية... إلخ.

ذلك كلّه صحيح، ولا خلاف عليه اليوم بين أغلب المحللين، لكنّها حكمةٌ بأثر رجعي، فبالعودة إلى الوراء، قليلاً، فقط قبل أشهر، كانت الغالبية العظمى من المراقبين والدارسين ترى في النموذج المغاربي (المغرب، تونس...) حالة متقدّمة على الإسلام السياسي في المشرق العربي، وتتميز هذه التجربة (المغاربية) بالبراغماتية، فماذا حدث حتى تهاوى هذا النموذج سريعاً وبصورة خاطفة في تونس ثم في المغرب؟

بالضرورة، الأسباب ليست مشتركة أو متشابهة بالتأكيد. إذا كان هنالك ما يجمع التجربتين، في ظني، فهو أنّ تجارب الإسلام السياسي عموماً أثبتت أنّها في مرحلة المعارضة والقوة والخطاب الاحتجاجي أقوى، وهي أكثر قدرة على التكيف مع الضغوط المرتبطة بالاعتقال والنفي والشعور بالظلامية بينما تعجز في السلطة عن التعامل مع استحقاقات الدولة والحكم، داخلياً وخارجياً، فضلاً أنّها تتكشف سريعاً أمام الجماهير عندما تفشل في تحقيق، ولو جزءا بسيطا من وعودها، بخاصة أنّها كانت تستخدم لغةً شعاراتيةً مطلقةً، بينما الوضع في الحكم مختلفٌ تماماً، كما هو معروف.

أمّا في الحالة المغربية، فهناك درسٌ مهمٌّ أثبتته التجربة، وهو الفرق البائن والشاسع بين الواقعية (البراغماتية) من جهة والذرائعية أو الانبطاحية من جهةٍ أخرى، وإذا كانت الأولى مطلوبة، ليس فقط على صعيد الإسلاميين، بل عموم الأحزاب السياسية الأيديولوجية، فإنّ الثانية تؤدّي إلى نتائج عكسية، وهي تعني الانتهازية أو التسويغ، والقبول بالأمر الواقع كما هو، من دون القدرة على تغييره أو إصلاحه، ولو حتى بصورة متدرّجة، وهذا ما حدث غالباً مع تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكومة.

الواقعية المطلوبة هي الواقعية النضالية التي تؤدّي إلى إحداث أثر وتغيير، ولا تكتفي بالقبول بالواقع بل إدراكه ومعرفة موازين القوى والتعامل مع متغيراته، وصولاً إلى الانتقال نحو الأفضل، وبإسقاط ما حدث مع تجربة «العدالة والتنمية» في المغرب، فإنّهم حلّوا في السلطة من دون تحقيق ذلك والوصول إليه، بل أصبحوا جزءاً من ماكينة الأمر الواقع وديناميكياته، ومن تسويغه والقبول به، فلم يتحسّن مسار الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولا تطوّرت الحالة الديمقراطية بصورة ملموسة، ولم يقدّموا برامج اقتصادية تؤدّي إلى تحسّن أوضاع المواطنين، بل دخلوا في لعبة التطبيع مع إسرائيل، وقبلوا الخسارة الشعبية الفادحة فيها، حتى بلا مقابل سياسي أو استراتيجي، وربما بلا مبرّر. بعد ذلك؟ من الضروري مراجعة ماذا كسب الحزب وماذا خسر. قد تكون هنالك محاولات إصلاح جزئية، هنا وهناك، وتحسينات في مجالات متعدّدة، لكن ضمن الصورة الكلية كان ضئيلاً ومحدوداً، فكان بحسبة الربح والخسائر للحزب فجوة كبيرة جداً.

بالضرورة قد يكون، وذلك على الأغلب، لدى حكومة «العدالة والتنمية» وقيادته قراءتهم الخاصة لما قاموا به من إنجازات أو تحدّيات واجهوها، وكيف تعاملوا معها، لكن ما يهم المواطن البسيط هو قضايا محدودة وعناوين واضحة، أنّنا اخترناكم نتيجة خبرتنا معكم في المعارضة، وكان خطابكم ناقداً ورافضاً سياساتٍ عديدة، واليوم أخذتم فرصة كبيرة (بالنسبة لـ«العدالة والتنمية» في المغرب عقد، وهي فترة كبيرة مقارنة بأحزاب إسلامية أخرى)، والنتيجة لم تتغير لا سياسياً ولا اقتصادياً، ولا حتى على صعيد الشعارات الدينية والهوية التي كنتم قد استثمرتم فيها خلال العقود السابقة، فلماذا ننتخبكم اليوم؟!

الانتخابات لم تنقذ العراق

سيّار الجميل

يقترب موعد الانتخابات العراقية كثيرا، إذ ينتهي دور الحكومة وولاية البرلمان الحالي، وستتبدل الوجوه حتما والأقنعة معا. وعليه، العراقيون منشغلون فكريا، ومضطربون نفسيا، ومنقسمون كالعادة بين مؤيد للانتخابات ومعارض لها، وهم يعيشون حالة تهافت وفوضى منذ 2003، وتكثر التصريحات، وتزداد المناكفات، وترفع الشعارات الكاذبة في خداع الناس والعالم، كونها انتخابات حرة ونزيهة، ولكن ما سيجري هو العكس، كالعادة المألوفة من هذا النظام الكسيح، خصوصا إن ثمّة أجندة خارجية ستفرض إرادتها على «الانتخابات» نفسها!

وكان رئيس الوزراء الحالي، مصطفى الكاظمي، الذي تولّى منصبه في مايو/ أيار 2020، قد وعد بإجراء انتخابات مبكرة لاسترضاء المحتجّين الذين يطالبون بإصلاح البلاد. ولكن تمّ تصفية قوّتهم على عهده، وسقط مئات القتلى والآف الجرحى، من دون النيل من جذوة الوطنيين والأحرار. وكانت الانتخابات المبكّرة مطلبًا رئيسيًا للمتظاهرين المناهضين للحكومة، والذين نظّموا مظاهرات حاشدة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وقد احتجّوا على نقص الفرص الاقتصادية والفساد المستشري، واتّهموا الطبقة السياسية الحاكمة بالفساد وتبديد المشرّعين ثروة العراق النفطية، وملء جيوبهم وتبذير الأموال العامة وسرقتها مع انعدام الخدمات، واعترضوا على هيمنة إيران على العراق، بواسطة مليشياتها العميلة.

يدرك أغلب العراقيين أنّ كلّ الانتخابات يشوبها العنف والتزوير الفاضح، وبقدر ما تزداد شكواهم لمن ادخلهم النفق المظلم بإيجاد طبقة سياسية فاسدة جدًا، فإنّ صانعها يبقى صامتاً، وهو يدرك خطورة ما يدور، وتعلم أميركا كيف انهار العراق، وانقسم كل العراقيين خلال عهود خمسة من رؤسائها. ولكنها كانت ولم تزل تبارك سياساتهم البليدة لخدمة من رؤساء الحكومات العراق. ولم يعد العراقيون يثقون بالنظام الانتخابي، كما أنّ خمسة من رؤساء الحكومات، إبراهيم الجعفري وتوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبد المهدي وانتهاء بمصطفى الكاظمي .. وصلوا إلى السلطة من خلال التزوير وضمن أجندة أجنبية، وكانت سياساتهم فاشلة ومتوحشة ومحاصصية ومنزوعة الوطنية لمصلحة ولاءاتهم الطائفية، وهم على رأس طبقةٍ تستخدم الانتخابات فأر تحالفه الانتخابي، دولة القانون، بـ 92 مقعدًا من 328 مقعدًا في انتخابات 2014، وتالياً أجبرته المرجعية الشيعية العليا في النجف على التنحي. وفي عهده الطويل، غاصت البلاد في الفساد والمشكلات، فقد ورقة التوت السياسية مع صعود منافسه الشيعي، مقتدى الصدر، حيث استبدل رجل الدين المؤثر أكثر من 75 دولة ومنظمة دولية لمراقبة الانتخابات المقرّر إجراؤها في 10 الشهر المقبل (أكتوبر/ تشرين الأول). وكان من المؤمل أن ينفّذ الكاظمي ما وعد به في يونيو/ حزيران 2019 ردًا على المظاهرات الحاشدة المناهضة للحكومة، ولكن لم يصدر أيّة إجراءات تقضي بالقضاء على الفساد، وإرجاع الحقوق إلى أهلها.

بعد سبع سنوات من تركة رئاسة الوزراء، يعتقد نوري المالكي أن الظروف مواتية لعودته، وتلك لعمري كارثة حقيقية. وليس مستبعدا أن يرجع هذا الرجل كرّة أخرى إلى الحكم تحت حراب الميليشيات والعصابات، فهو يتمتّع بنفوذٍ كبير، ولم يزل قوّة رئيسية، على الرغم من الكوارث إبّان حكمه العراق ثماني سنوات، وقد سمح عام 2014 لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الاستيلاء على ثلث الأراضي العراقية، ناهيكم عن إذكاء الحرب الأهلية. وقد وصفه منتقدوه بأنه «طائفي وسارق متعجرف»، وسمّاه مؤيدوه وحلفاؤه «مختار العصر». وكان على يقين من فوزه بولاية ثالثة رئيسا للوزراء عندما فاز تحالفه الانتخابي، دولة القانون، بـ 92 مقعدًا من 328 مقعدًا في انتخابات 2014، وتالياً أجبرته المرجعية الشيعية العليا في النجف على التنحي. وفي عهده الطويل، غاصت البلاد في الفساد والمشكلات، فقد ورقة التوت السياسية مع صعود منافسه الشيعي، مقتدى الصدر، حيث استبدل رجل الدين المؤثر عبء أزمات لا تنتهي، ويحتضر ويصرخ من الألم والياس، ومن تحكّم المحتكرين بكل شيء، ويبقى ساكتاً من دون أن يحرّك ساكناً للمساهمة في وقف المأساة التي يعيشها البنانيون، والتي تتفاقم يوماً بعد يوم؟

لم يعد خافياً على أحد أن رئيس الجمهورية وفريقه يخوضان معركتين ضاريتين: القضاء على اتفاق الطائف، تحت شعار استعادة حقوق المسيحيين وصلاحيات رئيس الجمهورية الماروني التي قلصها الاتفاق. وإيصال جبران باسيل، صهر الرئيس ورئيس التيار الوطني الحر الذي يمثّل أكبر كتلة برلمانية إلى سدّة رئاسة الجمهورية.

ليس واضحاً تماماً موقف حزب الله من هذين الأمرين، ففي مواقفه العلنية لا يعارض الحزب اتفاق الطائف، لكنّه في الوقت عينه لا يبدو حريصاً على التمسّك باتفاق جرى التوصل إليه في ظل ظروف سياسية معينة لوضع حد للحرب الأهلية في لبنان وحلّ الميليشيات المسلحة، سيما في ظل تغير الواقع الجيوسياسي الحالي مع سيطرة حزب الله ومحور إيران على لبنان. أما موقف حزب الله من المعركة التي يخوضها جبران باسيل للوصول إلى رئاسة الجمهورية فهو أيضاً يلفّه الغموض، على الرغم من محاولات باسيل إرضاء الحزب، ورهانه الكبير على تأييد المحور الذي تتزعمه إيران.

ولكن إذا كان ثمّة قاسم مشترك يجمع بين حزب الله والتيار الوطني الحر فهو الاتفاق الضمني على إضعاف النفوذ السياسي للزعامات السنية اللبنانية، لأسباب مختلفة لدى الطرفين. بالنسبة إلى التيار الوطني الحر الذي يمثل المسيحيين يمكن أن يدخل ذلك ضمن إطار تحالف الأقليات الذي من خلاله يدّعي أنه «درع» لبنان في وجه العدوّ الصهيوني أن يرى شعبه ينوء تحت

> كلّ الوعود المعسولة بتشكيل حكومة وبرلمان جديدين قادرين على إصلاح أوضاع البلاد مجرّد أضغاث أحلام

رجال رئيس الوزراء السابق برجاله في معظم مؤسّسات الدولة الرئيسية.

لو انسحب الصدر صدقاً من الانتخابات المقبلة، سيكون نوري المالكي المستفيد الأكبر من انسحابه وتياره. ولّما كان الصدر سريع التقلبات، فستبقى القوى السياسية الشيعية اليوم منقسمة. ومذ سمع المالكي ادّعاء الصدر عادت آماله بالتسلط ثانية، وبدأ يخطّط للفوز بولايةٍ جديدة، علما أنّ له تأثيره على «البيت الشيعي»، من خلال نفوذ دولته العميقة في العراق، والتي تضم «عشرات المليشيات الموالية لإيران»، وهو مقتنع بأن لديه حاليًا فرصة أكبر بنيل رئاسة الوزراء. وسيكون المستفيد الأكبر من الانتخابات، بعون إيران له وتلميع صورته، وإعادة تسويقه أفضل مرشح للزعامة، وقدرته على تهدئة التوترات بين الفصائل، ولكن على حساب إبقاء الفساد وسحق المجتمع وتفجير الطائفية ثانية وإجراء التطهير السكاني، ومباركة نشوب حرب أهلية، ذلك أن المطالبة بانفصال أجزاء من العراق عن المركز في بغداد باتت مطروحة في الموصل والبصرة.

وللأسف، تعتبر كثرة من العراقيين الشيعة المالكي الخيار الأفضل لهم، على الرغم من طرده من السلطة طرداً، بسبب مسؤوليته عن انهيار أمن العراق أمام «داعش» ومجازر «سبايكر» وأنه خرّب البلاد. وقد كلفته خسارة رئاسة الوزراء الأصوات والنفوذ، وحصل على 26 مقعدًا فقط في انتخابات 2018، أي أقل بمقعدين من الصدر. وله خصمان شيعيان أخران من الوزن الثقيل، عمار الحكيم وحيدر العبادي. ومع ذلك، لا يثق مؤيدو الصدر والمتشدّدون الشيعة بهما. وعليه، من المرجّح أن الأصوات العائمة ستنتقل إلى المالكي.

وكان إياد علاوي قد أعلن انسحابه من الانتخابات، لمعرفته بالأوضاع السياسية أكثر من غيره، والنتائج الكارثية التي ستلحق بالبلاد، خصوصا أن الكاظمي أكد، في لقائه الوفود الإعلامية العربية والأجنبية في 26 أغسطس/ آب، أن «الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون مصيرية وحاسمة». ولا يعرف كاتب هذه السطور ما الذي يقصده الكاظمي في قوله هذا.

سيحضر مائة مراقب من الأمم المتحدة و130 من الاتحاد الأوروبي، لكن حضورهما لا يمنع العراقيين من التزوير والضحك على ذقونهم بوسائل مشيطنة، من أجل إبقاء وجوه النظام وتماسيحه ووحوشه. وفي هذا السياق، قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد: «نكرّر مناشداتنا للحكومة العراقية لاتخاذ جميع الإجراءات لحماية فريق مراقبة الانتخابات التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومراقبي الاتحاد الأوروبي والمحليين. المراقبين وجميع الأفراد الآخرين المنتشرين في جميع أنحاء البلاد لردع تزوير الانتخابات والمساهمة في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية». وقد تأسست بعثة «يونامي» في عام 2003 كي تقدم المساعدة في العملية الانتخابية كجزء من دورها في البلاد. لكنها كما يبدو لم تؤدّ الأمانة، بدليل فجائع موروست في الانتخابات السابقة. كلّ الوعود المعسولة بتشكيل حكومة وبرلمان جديدين قادرين على إصلاح أوضاع البلاد مجرّد أضغاث أحلام، أو أحلام عصافير.

(مؤرّخ عراقي)

عن الأحزاب والتدابير الاستثنائية في تونس

سالم لبيض

يبدو أن هروب نبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس، الفائز بالمرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019، إلى الجزائر في نهاية أغسطس/ آب الماضي، واعتقال السلطات الجزائرية له، وتقديمه للمحاكمة بتهمة اجتياز الحدود خارج إطار الصيغ القانونية، قد نبّه الرأي العام في تونس وخارجها إلى هشاشة المنظومة الحزبية لما بعد 14 جانفي (يناير/ كانون الثاني) 2011.

فالمعروف لدى المختصين في دراسة الأحزاب التونسية أن «قلب تونس» تأسس قبل انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول التشريعية والرئاسية بستة أشهر، وفاز بكتلة نيابية من 38 نائباً من بين 217، ولم يعقد مؤتمراً تأسيسياً، وليس في رصيده نضالات تاريخية من أجل الحرية والديمقراطية والتعدّدية الحزبية والحق في المشاركة والتداول السلمي على السلطة، ولم يصدر لوائح أو مراجع فكرية وسياسية تحدّد هويته واتجاهاته وبرامجه، مع استثناء إيفاله في البراغماتية ولعبة المصالح ورهاناتها وتوظيف الإعلام واستخدام العمل الخيري والأهلي لغايات حزبية. هو حزبٌ أنشئ على عجل، للوصول إلى السلطة بعد تحالفه مع حركة النهضة الإسلامية، على الرغم من وعوده الانتخابية التي كانت تنقيض ذلك التوجه، بالطريقة نفسها التي ظهرت بها أحزاب أخرى لممارسة الحكم من قبيل «نداء تونس» و«تحيا تونس» و«مشروع تونس» و«آفاق تونس» و«الوطني الحرّ»، ولن تخسر التجربة التاريخية الحزبية التونسية التي انطلقت مع تأسيس الزعيم الإصلاحي، عبد العزيز الثعالبي، الحزب الحرّ الدستوري التونسي قبل ما يزيد على قرن، شيئاً من رصيدها بانهيار أحد أحزاب مقاولات الحكم، بعد هروب رئيسه، وتتالي الاستقالات في صفوف قياداته ونوابه أياماً معدودات، بعد إعلان الرئيس التونسي، قيس سعيّد، التدابير الاستثنائية في تونس طبقاً للفصل الـ 80 من الدستور التونسي على خلفية إمكانية استهداف تلك الإجراءات الأحزاب السياسية والعمل الحزبي بالمنع، وهو ما لم يحدث. المنظومة الحزبية التونسية التي أصطدمت بنظامي الحبيب بورقيبة الذي أسس نظام الحزب الواحد الحاكم، وحظر نشاط الأحزاب المعارضة سنة 1963، قبل السماح لبعض التكوينات الحزبية بعودة شكلية مشروطة سنة 1981، وبحكم زين العابدين بن علي الذي بعث نظام حزب الأغلبية الحاكم الذي سمح بنشاط بعض الأحزاب المعارضة ديكوراً ديمقراطياً، كانت هذه المنظومة، في مجملها، مستندة إلى تماسك إيديولوجي متين، وإلى استعداد لدفع الضريبة التي هي من مقتضيات النضال من أجل حقّ المشاركة السياسية، وتولي الحكم جزئياً أو كلياً من طريق انتخابات حرّة. وبعيداً عن المناكفات السياسية الآنية، اقتصرت تجربة الأحزاب والتنظيمات السياسية، قبل الثورة التونسية سنة 2011، على مجموع العائلات الفكرية والسياسية التقليدية، فكانت البداية مع الدستوريين والشيوعيين الذين انطلق نشاطهم في تونس سنة 1920، ثم ظهر القوميون العرب، بفروعهم البعثية والناصرية، والماركسيون العرب، بعد الحرب العالمية الثانية والإسلاميون الذين لم يظهروا في تونس إلا بعد حرب الأيام الستة سنة 1967، على الرغم من ولادتهم المبكرة في مصر التي تعود إلى نشأة الإخوان المسلمين سنة 1928، ولم تكن الأحزاب والتنظيمات السياسية التي ظهرت لاحقاً سوى تفريعات لهذه التيارات الكبرى.

القائمة الطويلة التي تحتفظ بها إدارة الأحزاب برئاسة الحكومة التونسية منذ سنة 2011، وتضم ما يناهز 230 عنواناً حزبياً، مضللة، لا تعكس حقيقة الحياة الحزبية التونسية، فجل تلك المسميات لم يتجاوز فعلها السياسي الحبر الذي خُطّ به اسم الحزب والعنوان المودع في قصر القصبة. أما الوجود الحزبي الحقيقي، فلا يتجاوز 15 حزباً ممن لها تمثيل برلماني، وآخر في المجالس البلدية، وثالث مدني تكشفه، من حين إلى آخر، بعض التظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها العاصمة وبعض المدن، استناداً إلى قاعدة سياسية قديمة متجدّدة، «ضدّ السلطة» مهما كان لون تلك السلطة وتوجهها واختيارها.

أحدثت التدابير الاستثنائية التي أعلنها الرئيس قيس سعيّد يوم 25 يوليو/ تموز الماضي ردود فعل متفاوتة لدى الأحزاب، واضطرابات في المواقف، خصوصاً أن أهم بنود تلك الإجراءات تجميد البرلمان سنوات قليلة سينتهي دورها». وفي هذه الحالة، فإن موقف سعيّد الشاب كان أكثر نضجاً من رؤيته وهو يعدّ نفسه لخوض معركة الانتخابات الرئاسية التي سيفوز بها لاحقاً، بعد دخوله العقد السابع من عمره. كتب قيس سعيّد، بالاشتراك مع عبد الفتاح عمر، في مقدمة كتاب «نصوص ووثائق سياسية تونسية» الصادر عن مركز الدراسات والبحوث والنشر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس سنة 1987: «وقد ارجنا بهذه المجموعة إلى جانب الوثائق والنصوص المتعلقة بالمؤسسات الدولتية نصوصاً ووثائق تتصل بالتنظيمات الحزبية، وذلك نظراً لما للأحزاب السياسية من أهمية في حياة الأنظمة السياسية، حتى إن هذه الأنظمة أصبحت اليوم تعرّف بالمعطيات الحزبية التي تستند إليها أكثر من تعريفها بمعطيات أخرى». وقد يكون هذا التغيّر في تفكيره السياسي ناتجاً من تأثره بالجيوتوبيا المجالسية القديمة التي بشّرت بها بعض التيارات الماركسية العتيقة، كما شرحها هيثم المدوري في مقاله في موقع «حقائق أونلاين» في 2021/8/21 بعنوان «التأسيس الجديد مشروع بنوي بعثه قيس سعيّد وهذه أطره الفكرية»، ودحضها عالم الاجتماع الألماني، ماكس فيبر، في كتابه «السياسة في الحرب العالمية الثانية كتابات وخطب 1914-1918» (ترجمة ميشيل كيلو، منشورات المنظمة العربية للترجمة، 2015)، حين «دعا إلى إصلاح النظام السياسي في ألمانيا من خلال اعتماد النظام الديمقراطي الذي يقوم على اكتشاف الزعماء وانتخابهم في منافسة حرّة.

(نائب ووزير تونسي سابق)

> لا توجد ديمقراطية على وجه الأرض من دون أحزاب سياسية، ومن دون برلمان يمثل السلطة التشريعية

الرئيس الباجي قائد السبسي والحكومة التونسية انذاك بتصدٍّ عسكري وأمني وشعبي متميز، من دون اللجوء إلى تفعيل الفصل الـ 80 من الدستور، على الرغم من أن ما جرى كان خطراً داهماً. وقد يُفهم موقف قيس سعيّد من الأحزاب والعمل النيابي عموماً من خلال حديثه إلى صحيفة «الشارع المغاربي» يوم 12 يونيو/ حزيران 2019، أنّ «الديمقراطية النيابية في الدول الغربية نفسها أفلست وانتهى عهدها»، وأن «الأحزاب جاءت في وقت معيّن من تاريخ البشرية، بلغت أوجها في القرن الـ 19 ثم في القرن الـ 20 ثم صارت بعد الثورة التي وصلت إلى مستوى وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة أحزاباً على هامش الدنيا في حالة احتضار، قد يطول الاحتضار، لكن بالتأكيد بعد سنوات قليلة سينتهي دورها». وفي هذه الحالة، فإن موقف سعيّد الشاب كان أكثر نضجاً من رؤيته وهو يعدّ نفسه لخوض معركة الانتخابات الرئاسية التي سيفوز بها لاحقاً، بعد دخوله العقد السابع من عمره. كتب قيس سعيّد، بالاشتراك مع عبد الفتاح عمر، في مقدمة كتاب «نصوص ووثائق سياسية تونسية» الصادر عن مركز الدراسات والبحوث والنشر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس سنة 1987: «وقد ارجنا بهذه المجموعة إلى جانب الوثائق والنصوص المتعلقة بالمؤسسات الدولتية نصوصاً ووثائق تتصل بالتنظيمات الحزبية، وذلك نظراً لما للأحزاب السياسية من أهمية في حياة الأنظمة السياسية، حتى إن هذه الأنظمة أصبحت اليوم تعرّف بالمعطيات الحزبية التي تستند إليها أكثر من تعريفها بمعطيات أخرى». وقد يكون هذا التغيّر في تفكيره السياسي ناتجاً من تأثره بالجيوتوبيا المجالسية القديمة التي بشّرت بها بعض التيارات الماركسية العتيقة، كما شرحها هيثم المدوري في مقاله في موقع «حقائق أونلاين» في 2021/8/21 بعنوان «التأسيس الجديد مشروع بنوي بعثه قيس سعيّد وهذه أطره الفكرية»، ودحضها عالم الاجتماع الألماني، ماكس فيبر، في كتابه «السياسة في الحرب العالمية الثانية كتابات وخطب 1914-1918» (ترجمة ميشيل كيلو، منشورات المنظمة العربية للترجمة، 2015)، حين «دعا إلى إصلاح النظام السياسي في ألمانيا من خلال اعتماد النظام الديمقراطي الذي يقوم على اكتشاف الزعماء وانتخابهم في منافسة حرّة.

(نائب ووزير تونسي سابق)

كاريكاتير فهد

لن يغفر اللبنانيون للمتواطئين

رندة حيدر

على الرغم من الإعلان عن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، لا شيء سيحمل اللبنانيين على الصفح عن الذين تواطأوا على تدمير حياتهم ومستقبلهم، بسبب حسابات شخصية ضيقة وأنانيات وصراعاتٍ لا تنتهي.

من ينظر اليوم إلى المشهد اللبناني العام يهُلّه حجم الخراب الذي حلّ بحياة المواطنين اللبنانيين الذين يستيقظون ويناموا على وقع الاقتراب الوشيك من الانهيار الكامل والسقوط في العتمة والفوضى والإفلاس. الشعب اللبناني اليوم هو ضحية منظومة سياسية كاملة، عملت سنوات على نهبه وإفقاره وسلبه فرص الحياة الكريمة. لكنه قبل أي شيء آخر هو ضحية التحالف بين حزب الله والتيار الوطني الحر بزعامة جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية ميشال عون وأبرز المرشّحين المحتملين لهذا المنصب، والذي يدفع اللبنانيون اليوم ثمنه غالياً من حياتهم.

والسؤال المؤلم: كيف تحوّل تفاهم مار مخايل الموقع في فبراير/ شباط 2006 بين ميشال عون الذي كان يومها زعيماً للتيار الوطني الحر والأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، إلى أداةٍ في يد معسكر رئيس الجمهورية وحزبه، لفرض إرادتهما وأجندتهما السياسية على البلد، والتحكّم بتشكيل الحكومات، أو بالأحرى بتعطيل تشكيلها؟ ولماذا قبل حزب الله باستخدام التفاهم معه غطاءً سياسيا لمآرب شخصية وعناوين ضيقة لزعيم التيار الوطني، وماذا يكسب الحزب من عملية التعطيل الحكومية المستمرة منذ أكثر من عام، في ظل أسوأ انهيار مالي واقتصادي يعيشه اللبنانيون؟ وكيف يمكن لحزب يدّعي أنه «درع» لبنان في وجه العدوّ الصهيوني أن يرى شعبه ينوء تحت عبء أزمات لا تنتهي، ويحتضر ويصرخ من الألم والياس، ومن تحكّم المحتكرين بكل شيء، ويبقى ساكتاً من دون أن يحرّك ساكناً للمساهمة في وقف المأساة التي يعيشها اللبنانيون، والتي تتفاقم يوماً بعد يوم؟

لم يعد خافياً على أحد أن رئيس الجمهورية وفريقه يخوضان معركتين ضاريتين: القضاء على اتفاق الطائف، تحت شعار استعادة حقوق المسيحيين وصلاحيات رئيس الجمهورية الماروني التي قلصها الاتفاق. وإيصال جبران باسيل، صهر الرئيس ورئيس التيار الوطني الحر الذي يمثّل أكبر كتلة برلمانية إلى سدّة رئاسة الجمهورية.

ليس واضحاً تماماً موقف حزب الله من هذين الأمرين، ففي مواقفه العلنية لا يعارض الحزب اتفاق الطائف، لكنّه في الوقت عينه لا يبدو حريصاً على التمسّك باتفاق جرى التوصل إليه في ظل ظروف سياسية معينة لوضع حد للحرب الأهلية في لبنان وحلّ الميليشيات المسلحة، سيما في ظل تغير الواقع الجيوسياسي الحالي مع سيطرة حزب الله ومحور إيران على لبنان. أما موقف حزب الله من المعركة التي يخوضها جبران باسيل للوصول إلى رئاسة الجمهورية فهو أيضاً يلفّه الغموض، على الرغم من محاولات باسيل إرضاء الحزب، ورهانه الكبير على تأييد المحور الذي تتزعمه إيران.

ولكن إذا كان ثمّة قاسم مشترك يجمع بين حزب الله والتيار الوطني الحر فهو الاتفاق الضمني على إضعاف النفوذ السياسي للزعامات السنية اللبنانية، لأسباب مختلفة لدى الطرفين. بالنسبة إلى التيار الوطني الحر الذي يمثل المسيحيين يمكن أن يدخل ذلك ضمن إطار تحالف الأقليات الذي من خلاله يدّعي أنه «درع» لبنان في وجه العدوّ الصهيوني أن يرى شعبه ينوء تحت

> كيف لحزب يدّعي أنّه «درع» لبنان أن يرى شعبه ينوء تحت عبء أزمات لا تنتهي

لبنان والمشرق هو التنظيمات الجهادية المتشدّدة مثل القاعدة وداعش، ودول سنية متشدّدة ذات تفكير سلفي، مثل السعودية، وأن حماية الوجود المسيحي هو بالتحالف مع المحور الشيعي في المنطقة الذي تقوده إيران، القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً ونفوذاً في المنطقة، لا سيما إذا تمكّنت من الاتفاق مجدّداً مع الولايات المتحدة، وجرت العودة إلى الاتفاق النووي الموقع عام 2015.

من جهة أخرى، حزب الله بحاجة ماسة إلى حليف مسيحي لبناني قوي يقف إلى جانبه، لا سيما بعد اتهام أحد عناصره باغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، عام 2005، وسيطرته على شوارع بيروت بقوة السلاح في مايو/ أيار 2008، ودفاعه عن نظام بشّار الأسد ضدّ المتمرّدين السنة، ودوره في الحرب التي يخوضها الحوثيون في اليمن ضد السعودية. لكن التحالف بين حزب الله ومعسكر رئيس الجمهورية تحوّل، أخيراً، في ظل الأوضاع الكارثية في لبنان إلى أداة تدمير وخراب وتعطيل، لكل محاولة للخروج من النفق المظلم الذي دخل فيه لبنان، إذا لم تتلاءم هذه المحاولة مع رغبات جبران باسيل وتطلعاته

زكريا الزبيدي... فهد أسود أطلق أجنحة الحرية

لميس أندوني

بعد مطاردة استمرت ستة أيام، قبض الجيش الصهيوني على الفهد الأسود، زكريا الزبيدي، أحد الأسرى الأبطال الستة الذين حفروا من تحت المعتقل الأمني نفقا للحرية. قد لا يكون زكريا الزبيدي أكثر شجاعة أو ذكاء من رفاقه الخمسة، وقد لا يكون قائد العملية، لكن قصة الزبيدي بتفاصيلها وتعقيداتها، تجعله أسطورة ليس لبطولته، بل لمراحل حياته التي تختزل بكثافة وتنوع تجربته الفلسطينية/ الإسرائيلية، وتعبّر عن جوهر وواقع وخيارات الفلسطيني تحت الاحتلال.

بدأ حياته طفلا مقاوما واعتقل في الخامسة عشرة من عمره، كان طفلا متمرداً وبقي متمردا لا يستكين، لم يستطع الخضوع لأي سلطة لفترة طويلة، لم يصمد في الأمن الوقائي، بعد أن شاهد عن كثب غياب العدالة في التعيينات والترفيعات، لكنه اتجه فترة إلى سرقة السيارات أيضا وبيعها في الأراضي المحتلة، عمل مقاولا لفترة قصيرة رفضا للفقر وسيطرة أي ظرف مفروض عليه. اختار الدراسة في بيرزيت في لحظة اتزان تفكير وأمل، وانخرط في كتائب الأقصى، القوات العسكرية لحركة فتح، التي دافعت بشراسة عن جنين في أوج الانتفاضة في عام 2002.

خلال ذلك كله انضم منذ طفولته إلى مسرح الحرية الذي أسسته الناشطة اليهودية، أرنا مير خميس، أواخر الثمانينيات، والتي نذرت ما تبقى من حياتها وهي مصابة بالسرطان للنضال ضد الصهيونية من خلال تعليم الفن والتمثيل لأطفال مخيم جنين. انجذب زكريا وأطفال مثله، بدعم من والدته سميرة، إلى عالم المسرح وما يوفره من متعة وخيال وعلم، إلى أن اقتحم الجيش الصهيوني المخيم وهدم مسرح الحرية، مسرح الأطفال ومتعتهم، فهمّ «أولاد أرنا»، كما أطلق على مجموعة الأطفال الذين التزموا بالمسرح، للدفاع عن المخيم في ملحمة بطولية استثنائية.

شكلت تجربة أولاد أرنا، مثالا فريدا، فعلى الرغم من بعض الاتهامات للمسرح بزرع فكر التطبيع، كانت أرنا تركز على ضرورة تعبير الأطفال عن غضبهم ورفضهم الاحتلال، فالسيدة أرنا لم تكن تعلمهم، بل تؤكد أحقية غضبهم. وحين بدأت الانتفاضة الأولى صرّحت أرنا بأن «الانتفاضة هي علم وحرية»، وهي اليهودية والمتزوجة من المناضل الفلسطيني خميس صليبا. فقصة أرنا وأولادها ضرورية لفهم تجربة زكريا المعقدة، لأن تعامله مع جندي مدجج بالسلاح ومعرفته أرنا اليهودية، تشكل نقيضا ما، فقبل أرنا تصدّى بالسلاح هو وأولاد أرنا للجيش الإسرائيلي وسقط خمسة من رفاقه بمن فيهم القائد الأبرز في كتائب الأقصى، علاء الصباغ، واستشهد أخيه طه وقتل قناص أمه سميرة، وهي على شرفة بيتها.

أمضى زكريا أغلب سنواته مطاردا، رفضت إسرائيل العفو عنه مثلما فعلت مع مطاردين آخرين، وأمضى فترة موقوفا في مكتب الأمن الوقائي الفلسطيني، بدعوى الحفاظ على حياته من الجيش الإسرائيلي وسط ادعاءات بأن احتجازه كان عقابا له على تمرده الدائم.

وإن كنت أسرد جزءا من سيرة زكريا لكن ليس ذلك الهدف، فمواقفه المتناقضة برأيي تجسّد المشاعر التي يمر بها الكثير من الفلسطينيين تحت الاحتلال، أحيانا كان يصرّح زكريا برفضه عملية السلام ويدعو إلى التمسك باستمرار الانتفاضة والمقاومة، ويتحدى الاحتلال، بل يستمتع بفشل الجيش في القبض عليه، إذ نراه في فيديوهات مسربة يتجوّل ضاحكا ومسلحا في الشوارع إلى قصة السيدة الإسرائيلية التي أرادت التعرف عليه وسمح لها بالوصول إليه وهو مطارد، وانتهت بسجنها فترة لأنها لم تدل الجيش على مكانه، وسط إشاعات عن قصة حب لم تؤكد، إلى إطلاقه تصريحات أن الفن هو وسيلة المقاومة التي يؤمن بها.

لكن زكريا، مهما كان رأي الكثيرين بتناقضاته لم يخضع، فبعد أن «عفا الجيش الإسرائيلي عنه» بدأ بإعداد رسالة الماجستير في جامعة بيرزيت ثم أُسِر ثانية بتهم لم تثبت عليه من تخطيط عمليات واحتُجز من دون تقديمه إلى محاكمة، فما هو سر زكريا الزبيدي؟ هل هناك سر لهذه الشخصية المغامرة التي تسخر من الاحتلال ولا تتردد بإطلاق تصريحات جريئة، تجعله عرضة للمطاردة تارة والاتهام بالتطبيع تارة أخرى. لا أعرف إذا كان هناك سر، لكنه لغز لمن لم يعش تجربته؛ زكريا لا يختلف عن أي فلسطيني تحت الاحتلال، تنتابه حالات حزن تقترب من الإحباط ثم يعود متمردا ثائرا فدائيا يضع قلبه على كفه ويمشي، ثم يحدوه الأمل بتحقيق طموح شخصي مرتبط بنضاله من أجل الحرية، ومن خلال إصراره على كتابة بحث رسالة

> يقول ويفعل ما يشعر به، أحياناً، من دون تفكير وتريث، بل صدوراً عن غضب أو حزن أو فرح

ماجستير يؤرخ ويحلل عمليات المطارة وقصص المطاردين.

قال لي صديق عرف زكريا الزبيدي، أنه إنسان بسيط وهذه أهم سماته، أي يقول ويفعل ما يشعر به أحيانا من دون تفكير وترؤ، لكن اختياره رسالة الماجستير التي بدأها قبل أسره وعنوانها «الصياد والتنين» يعكس فهماً مميزا لأهمية توثيق تجارب المطاردين والفارين من السجون الإسرائيلية، وهو توثيق للتحدي الدائم لسطوة الجيش الصهيوني، ولحدود ترسانتها المسلحة بكسر تطويع إرادة وروح الفلسطيني. إن تاريخ زكريا إلى هذه اللحظة يؤشر على اعتزازه بلعبة المطاردة، لأنها أقرب شيء إلى كسر السجان، ليس في السجن الإسمنتي فحسب، بل في السجن الكبير أيضا، فقد تستطيع إسرائيل بجبروتها التحكم بالأرض والسماء وحركة الفلسطينيين من قادتهم إلى أصغرهم، ولكن ما يقوله زكريا للسلطة والاحتلال أن لا أحد يستطيع التحكم بروحه، فالمطاردة تجعله حرا، بل ونِدّا لجيش ودولة، وهو بذلك يعبر عن شعور المطاردين حاضرا وماضيا ومستقبلا.

قد يكون بعض القراء فوجئ مما ورد عن سرقته السيارات الإسرائيلية لفترة، أرجوكم دعكم من الأحكام المتعالية، فأنا لا أؤيد الفعل، لكن أي شخص احتك بشباب الانتفاضتين الأولى والثانية يعرف أنها كانت ظاهرة موجودة، وأرفض أن تؤثر على تقييم زكريا، نحن في صومعتنا نكتب ونُنَظّر ونزاود، لكن ما يحدث من اختلاجات لدى من نشيد بهم أبطالاً وننعاهم شهداءً، هو جزء من غرابة وقسوة المشهد، مشهد احتلال، مشهد سلطة بلا سلطة، مشهد أحلام ضائعة، أذكر أنني صدمت حين شهدت ذلك بنفسي في أوائل التسعينيات، لكن ما لبثت أن استنتجت أن أغلب من يؤيدون الثورات وحركات التحرر لا يعرفون شيئا عنها، إذ نحن لا ننقذ هؤلاء الشباب من غياب الأمل ببناء مستقبل لهم وكأن لا حلم أو طموحاً شخصياً لهم، نعتبرهم أبطالا نتغنى بهم ونتركهم وحدهم، فيما نتغنى بنجاحات وبتحقيق أحلامهم.

زكريا الزبيدي، قد لا يكون بمثل ثقافة باسل الأعرج ووعيه، لكنه مثل رفاقه الخمسة بطل حقيقي، فهو حررنا وأعطانا أجنحة، ولا يغيّر ذلك نجاح الجيش الإسرائيلي في أسرهم ثانية، فهم انتصروا، بل أعطونا أجنحة قوية ومسؤوليتنا هي تعلم الطيران بها، والتحرّر من سجن إحباطنا وخنوعنا.

(كاتبة أردنية)

صورة مع عمّان

سامر خير أحمد

حظيت صورة جويّة لمدينة عمّان، عاصمة الأردن، بتداول واسع أخيراً بين نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي الأردنيين، ولاقت عند أغلب المعلقين انتقاداتٍ لما قالوا إنه «سوء تخطيط» تعانيه المدينة، وغيابٌ للمساحات الخضراء فيها. بينما قال معلقون آخرون إن الصورة التي التقطت من طائرةٍ تحلّق على مسافةٍ عاليةٍ في الجو إنما تظلم جمال المدينة على أرض الواقع، ولا تظهر أحياءها ومرافقها، بل إنها تقلب اللون الأخضر فيها إلى أسود، نظراً إلى عدم إتقان تصويرها، لجهة درجة الإضاءة وجودة الألوان.

المصور الفوتوغرافي الأردني المشهور، طارق هادي، قال عبر حسابه على «فيسبوك» إن أي صورةٍ تُلتقط من ارتفاع يبلغ نحو خمسة آلاف قدم، ستظهر أي مدينةٍ كما لو أنها مجرّد صفوف من العمران، كما هو حال الصورة التي انتشرت لمدينة عمّان، ما يعني أنه لا يمكن الحكم على تخطيط أو عمران أي مدينةٍ من مثل هذا الارتفاع. وقال هادي، في مقابلة عبر إحدى المحطات الإذاعية المحلية، إن عمّان لا تعاني نقصاً في الأشجار، بل الصحيح أن كثرة الأشجار على أرصفتها تعيق حركة المشاة الراجلين. من الجيد هنا مراجعة كتاب صدر حديثاً (مارس/ آذار 2021) عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لمؤلفه الباحث الفلسطيني ضرغام شتيه «الفضاءات العامة في مدينة عمّان بين التنوع الحضري والتباين الاجتماعي»، من أجل تكوين حكم موضوعي عن واقع المدينة وأحوالها، خصوصاً من جهة التنظيم والعمران وتوفير مساحات مريحة لسكانها وزوراها.

الكتاب الذي يقع في 320 صفحة، ويمثل رسالة الباحث في الدكتوراه في الدراسات الحضرية والاقتصادية والاجتماعية من الجامعة الأردنية، يلقي الضوء على نمو المدينة منذ منتصف القرن العشرين، وهي المرحلة التي شهدت إعلان المملكة الأردنية الهاشمية، والأحداث السياسية والاقتصادية المفصلية التي عرفتها عمّان، تحت وطأة حروب المنطقة وأزماتها، والهجرات التي قدمت إلى عمّان نتيجتها.

يعتبر الباحث أن في عمّان خمسة أنواع من الفضاءات العامة: الفضاءات الشعبية القديمة، وأبرزها فضاءات وسط المدينة، مثل ساحة الملك فيصل وشارع طلال وساحة المسجد الحسيني، كذلك أدراج وسط البلد التي تربط بين أحياء عمّان القديمة، وجبل اللويبدة وجبل عمّان. النوع الثاني هو الفضاءات التي ظهرت مع توسّع عمّان مكانياً، مثل الأسواق والحدائق والساحات في أحياء الشميساني وتلاع العلي والصويفية وعبدون. النوع الثالث مشروعات إعادة التحسين والتجديد، مثل شارع الرينبو وشارع الوكالات وشارع الثقافة. النوع الرابع يسميه الكتاب «الفضاءات النيوليبرالية المعولمة»، مثل مشروع بوليفارد العبدلي والمولات الحديثة والأبراج. النوع الخامس والأخير هو الفضاءات المغلقة التي تمثلها النوادي والروابط ومجالس العشائر والمساجد والكنائس.

توسّعت المساحة المبنية في مدينة عمّان بشكل مطّرد، من نحو 2 كم مربع في عام 1947، إلى نحو 71 كم مربع في مطلع الثمانينيات، ثم إلى نحو 226 كم مربع مع مطلع الألفية الثالثة، وصولاً إلى نحو 423 كم مربع في السنوات الأخيرة. بالتزامن مع ذلك، ارتفع عدد سكان المدينة من نحو 60 ألف نسمة في عام 1948، إلى نحو مليون نسمة في أواخر الثمانينيات، ثم إلى نحو مليوني نسمة في مطلع الألفية الجديدة، ليبلغ نحو أربعة ملايين نسمة في السنوات الأخيرة، وهو ما يشكّل أكثر من 40% من إجمالي سكان الأردن. ما يعني أن الهجرات التي شهدتها المدينة نتيجة الحروب، ابتداءً

> عمّان اجتهدت كثيراً وأنجزت كثيراً، على الرغم من الظروف الصعبة التي عبرتها

من هجرة الفلسطينيين نتيجة حروب 1948 و1967، ثم عودة نحو مليون من العاملين الأردنيين في الكويت والخليج مع حرب عام 1991، ثم حرب احتلال العراق عام 2003، هي السبب الرئيسي في توسّع المدينة وزيادة عدد سكانها، ما سبّب تحولات حضرية في أنماط السلوك والاستهلاك وطبيعة السكن، وأنتج من ثم فضاءاتٍ متعدّدة ومتناقضة. ومن الطبيعي أن يؤدّي ذلك كله إلى إرباك خطط التنظيم والتخطيط العمراني لمدينة عمّان وفضاءاتها، أخذاً بالاعتبار أن الاقتصاد الأردني صغير يقوم على الخدمات، ويعد القطاع الصناعي فيه صغيراً ومتعثراً، إلى جانب قطاع زراعي محدود وقطاع سياحي متنام، علماً أن البلد الذي يعمل على استغلال بعض الموارد الطبيعية، كالفوسفات والبوتاس، غير منتج للبترول.

تنقسم عمّان اجتماعياً إلى شطرين: غربي غني وشرقي فقير. يتباينان في عدة معايير، كدرجة الثراء ونوعية الخدمات المتوافرة والبنية التحتية والكثافة السكانية والدخل والإنفاق وأنماط السلوك في الحياة اليومية. ويتركز أكثر من 60% من سكان المدينة في أحيائها الشرقية التي تتميز بالاكتظاظ السكاني، بينما تتميز الأحياء الغربية بتباعد مبانيها ووجود فراغات حضرية أكثر. وإذا كان ثمّة تنوع واسع للفضاءات العامة في عمّان، على ما يرى الكتاب، بين فضاءات مفتوحة وأخرى مغلقة، وفضاءات حديثة وأخرى قديمة، كذلك فضاءاتٍ منفتحة متحرّرة وأخرى دينية محافظة، فإن تلك الفضاءات تشهد تفاوتاً واضحاً بين الحديثة منها التي تشجّع على الاستهلاك، والقديمة التي تشجّع مرتاديها على التفاعل. لكن هذا التفاوت، ووجود فضاءات خاصة للأثرياء، وتراجع نسبة الاندماج الاجتماعي بين سكان شرق المدينة وغربها.

(كاتب من الأردن)

الحوكمة الغائبة والمغيبة من مخيال الأطر الكردية في سورية

شفان إبراهيم

أثيرت كثيراً قضية تطبيق الحوكمة في مناطق الإدارة الذاتية، الكردية في شمال سورية، والاستفادة من المخزون البشري التكنوقراطي وتوفير الشفافية المطلوبة، بما يتناسب وينسجم مع التغيرات السياسية والعسكرية المتلاحقة في المنطقة. وقد تصدرت قضية الحوكمة نقاشات الرئيس الفرنسي، ماكرون، خلال اجتماعه مع وفد الإدارة الذاتية لشمال شرق سورية في 20 يوليو/ تموز في باريس. وفي وصف الطرح وشرحه، الحوكمة هي نظام للرقابة والمتابعة والتوجيه المؤسسي، ويعتبر الناظم للمسؤوليات والحقوق والواجبات، خصوصا أن العناصر الأساسية الثابتة للحوكمة الرشيدة هي النظام الموثق، الخطط الاستراتيجية الدائمة، وهي العمود الفقري لأي مشروع أو خطة عمل، ثم الوصول إلى ثقافة العمل المؤسساتي. وتاليا، فإن هذه العناصر الثلاثة تنشئ ثقة متبادلة بين السلطة والشعب، وتضمن الحصول على نظام موثق وأرشفة سليمة للعمليات الإدارية والسياسية والموارد المالية وقواعد للعمل الإداري لا يمكن التلاعب بها. كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة الستة كفيلة بتوفير الحكم الرشيد وضبط العمل والتشبيك بين المؤسسات والهيئات الموجودة، وهي: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، التجاوب، التوافق، العدل والشمولية.

وفي شرح مبادئ الحوكمة، فإنّ المشاركة تعني التنسيق والتعاون بين الأطراف الفاعلة وذات المصلحة، بهدف تحقيق الاستراتيجية لهيكل الحكم المحلي. وهو ما يتطلب وجود هيكل قانوني عبر الانتخابات، وإلغاء تعيين المناصب السيادية الرئيسية، واحترام كامل حقوق الإنسان. وحينها يكون المبدأ الثالث المتعلق بالشفافية التي تؤمن سلاسة وصول المعلومات وتوفرها أمام من يحقّ له الحصول عليها، خصوصا تفاصيل الميزانية والقرارات المتعلقة بالصرفيات والقضاء وملف الحريات، وشراكة قرار السلم والحرب، وهذا ما يعني توفر العنصر الرابع، التجاوب، وتوفير المعلومات المطلوبة خلال فترة محددة. لكن هذه العناصر الأربعة تبقى ضعيفة وغير فاعلة، لو لم يتحقق عنصرا التوافق بين الأفراد والمكونات والأطر السياسية ضمن الجسم الواحد ومع الآخرين، خصوصا الأطراف المعارضة، وتحقيق العدل والشمول، بما يضمن وجود نظام حكم قضائي عادل غير مسيس، وغير حزبي، وعدم تهميش الفقراء وأصحاب قضايا الرأي والشأن العام، وشمول القانون على الجميع.

ويدفع هذا الحال إلى إسقاط هذه المبادئ وصلب قضية الحوكمة بعلاقتها بالإدارة الذاتية، فإن ما تحتاج إليه الإدارة الذاتية لتجاوز العقبة والخطوة الأولى في سبيل نيل الاعتراف السياسي هو توفر العناصر الثلاثة والمبادئ الستة، والتي بدورها تدعم نظام العدالة والمساءلة القانونية والدستورية وتعزيز الشفافية، وهو ما يؤمن بسلاسة أرضية الثقة بين المجتمع المحلي والإدارة الذاتية. وبشكلٍ أدق، عدم اقتناع القواعد الاجتماعية وفقاً لما يتم رصده على وسائل التواصل الاجتماعي، أو عبر ما يتم تداوله من أحاديث رسمية أو شعبية، يعود إلى فشل قيادة وتيسير أمر الهيئات الإدارية والسياسية التي أسستها الإدارة الذاتية، وعدم تسيير أمور الأهالي المجبرين على التعامل معها، وهو ما يشيع حالة النفور تلك. يضاف إليها ملف حقوق الإنسان، ومنع التشاركية الحقيقية، وغياب الشفافية، وعدم نيل أيّ اعتراف سياسي.. إلخ. وعلى الرغم من أحاديث «الإدارة الذاتية» عن الحوكمة وتطبيقها وترويجها، إلا أنها حتى راهن الحال لن تتمكّن من تفعيل الحوكمة لسببين مركبين. أول السببين أن المطلوب هو تشارك النخب والكتل السياسية والثقافية والفكرية

> لم ينجح المجلس الكردي في إيجاد مؤسسة واحدة رديفة له أو منظمة مدنية تعمل في الشأن العام

في جميع مفاصل الحكم المحلي، وتبادل المعلومات مع الجهات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والباحثين في الشأن السياسي والاجتماعي؛ لضمان مشاركة تلك القطاعات في العمل السياسي والإداري المشترك، والتصوّر الجماعي للاستجابة المطلوبة لعمل الإدارات المحلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الخدمات ومضاعفة جودتها. والسبب الثاني عدم قدرة الإدارة الذاتية على تفعيل الحوكمة، لأنها تعني وتطلب وتشترط وتؤكد على التشاركية السياسية والإدارية في القرارات والموارد المحلية والمالية والمناصب السيادية، ومناصرة المظلومين والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، وهو ما لا يزال غائبا في الخطط المعلنة منهم.

من جانب آخر، وعلى الصعيد المدني، في حالة تطبيق الحوكمة في مؤسسات «الإدارة الذاتية» بالشكل السليم، فإنها كفيلة بالجمع بين الجهات الفاعلة في العمل الحكومي المشترك بين السلطة والمعارضة، والعمل الإنساني بهدف حوكمة العمل المدني ومؤسساته لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والتنموية وغيرها. بمعنى أن الحوكمة ستكون على علاقة مباشرة بصون حقوق منظمات المجتمع المدني، ومنحها أسّ عملها السليم في مراقبة عمل الحكومة وتقييم عملها، إضافة إلى أنها (الحوكمة) ستكون السيف المسلط على رقاب المنظمات المشبوهة، الشكلية، الاسمية، غير الفاعلة، والتي تذهب مواردها المالية من المنظمات المانحة، في غالب الأحيان، للمصاريف الإدارية والمواصلات، وبغير وجه حق...

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads